AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
Publisher: College of Economics and Management - Wasit University

الأليات الضرورية لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق

م.م زهراء فاضل عباس

مديرية تربية واسط ، العراق

www.zaf91@gmail.com

المستخلص:

شهد الاقتصاد العراقي تحولاً جذريًا منذ عام 2003م، منتقلاً تدريجياً من نموذج الاقتصاد المخطط المركزي إلى نهج اقتصاد السوق. ولتحقيق هذا التحول بنجاح، برزت الحاجة إلى جملة من الآليات الضرورية على الصعيدين المؤسسي والاقتصادي. تضمنت هذه الآليات إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية العامة، وتحرير الأسعار وتطوير آليات السوق، وتعزيز دور القطاع الخاص من خلال الخصخصة وتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي. كما شملت إصلاح النظام المالي والمصرفي لضمان كفاءة التخصيص التمويلي، وبناء سوق أوراق مالية فعالة، وتحقيق الاستقرار النقدي والمالي من خلال استقلالية السياسة النقدية. علاوة على ذلك، كان من الضروري تحديث الأطر التشريعية والقانونية لضمان الشفافية وحماية حقوق الملكية، إلى جانب إصلاح الجهاز الإداري ومكافحة الفساد لضمان بيئة أعمال تنافسية.

إن تفعيل هذه الآليات بشكل متكامل ومترابط يُعد شرطًا أساسيًا لتهيئة البيئة الاقتصادية العراقية للانتقال السلس والمستدام نحو اقتصاد السوق.

الكلمات المفتاحية : اقتصاد السوق، الاقتصاد المخطط، العراق

Abstract:

The Iraqi economy has undergone a radical transformation gradually transitioning from a centrally planned economy model to a market economy approach. To successfully achieve a set of necessary mechanisms was required at both the institutional and ،this transformation ،economic levels. These mechanisms included restructuring public economic institutions strengthening the role of the private ،liberalizing prices and developing market mechanisms and stimulating domestic and foreign investment. They also ،sector through privatization

‹included reforming the financial and banking system to ensure efficient allocation of funds and achieving monetary and financial stability through ‹building an effective stock market it was necessary to update the ‹the independence of monetary policy. Furthermore along ‹legislative and legal frameworks to ensure transparency and protect property rights with reforming the administrative apparatus and combating corruption to ensure a competitive business environment. Activating these mechanisms in an integrated and interconnected manner is a prerequisite for preparing the Iraqi economic environment for a . smooth and sustainable transition to a market economy

Keywords: Iraq‹ planned economy‹ market economy

المقدمة

لم يشهد العراق اي عملية للتنمية قبل عام ١٩٥٠ م، فقد كان الاقتصاد العراقي يعتمد على الزراعة ، وأخذت الدولة على عاتقه مسيره البناء التي اقتصرت على ذلك القطاع ، أما القطاعات الأخرى فقد كانت هامشية وذلك يعود إلى عدم وفرة رؤوس الاموال اللازمة للقيام بعملية التنمية وعليه فقد اتسم الاقتصاد العراقي بسمات الاقتصاد النفطي (بوصفه بلداً نفطياً، بلغ الاحتياطي الموكد منه ١١٢ مليار برميل التي تمثل بكونه اقتصاد أحادي الجانب يكون فيه النشاط النفطي هو العامل الرئيس في تنشيط الاقتصاد وهو مصدر نمو الاقتصاد (تمويل النشاط الحكومي وموازنة الدولة) ، وعليه فقد ظلت عوائد النفط المصدر الرئيس، بل الوحيد لتمويل برامج التنمية والانفاق الاستثماري الحكومي طوال العقود الخمسة اللاحقة لمنتصف القرن الماضي، والعقد اللاحق من القرن الحادي والعشرين، وعليه فقد أصبح الاقتصاد العراقي أكثر عرضه للصدمات الخارجية الناجمة عن التذبذبات الحاصلة في أسعار نفط عالميا فضلا عن المعاناة من الاختلالات الهيكلية ، وعلى الرغم مما يمتلكه العراق من ثروات وموارد ماديه وبشريه الا انها لم تستطيع الارتقاء بمستوى النشاط الاقتصادي مع ضعف دور القطاع الخاص في الساحة الاقتصادية والذي انعكست في عدم تحقق التوازن الاقتصادي والتدني الواضح في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من خارج القطاع النفطي، لقد سبب في تسبب فشل السياسات الاقتصادية السابقة إلى فشل مباشر في نهوض البنى الارتكازية للبلاد، الى تدني معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وعليه فإن الاقتصاد العراقي اليوم يواجه تحديات ملحه تمليها عليه التطورات المتلاحقة في الاقتصاد العالمي بعد أن أدركت معظم بلدان العالم الى ضرورة الاصلاح الاقتصادي واعاده هيكليه الاقتصاد القومي وافساح المجال للنشاط الخاص لكي يتولى إدارة النشاط الاقتصادي، اي تبني (فلسفه التحول إلى اقتصاد السوق) بعد أن أثبت نظام التخطيط والإدارة المركزية اخفاقه في تحقيق الأهداف التي انيطت به ، ولعل من أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي هي: انخفاض معدل النمو من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، انهيار البنية التحتية، تدهور القطاع الخاص ، ارتفاع معدل البطالة ، الفساد المالي والاداري ، وخروج رؤوس الاموال إلى خارج .

اهميه البحث

تكمن أهمية هذه الدراسة في تناولها أحد أهم التحولات الاقتصادية في تاريخ العراق الحديث: من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق. وتتمثل مساهمات هذه الدراسة في:

1. تحديد الآليات اللازمة لتحقيق هذا التحول بشكل فعّال ومدروس.
2. تشخيص التحديات والعقبات التي تواجه الاقتصاد العراقي خلال المدة 2003-2024.
3. تقديم رؤية إصلاحية لدعم صانعي القرار في وضع سياسات اقتصادية أكثر فعالية.
4. تعميق الفهم العلمي لبناء اقتصاد متنوع ومستدام وأقل اعتمادًا على النفط.

مشكله البحث

أصبحت ظاهرة التحول إلى اقتصاد السوق موضوعًا مثيرًا للجدل على الساحة الاقتصادية العالمية، فقد اتجهت البلدان الاشتراكية السابقة نحو هذا التحول بعد انهيار نظامها في بداية التسعينات من القرن الماضي، وتبنت تلك البلدان التوصيات المقدمة من المنظمات الداعية إلى التحول، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ومع تطبيق هذه التوصيات، تحملت البلدان تكاليف اجتماعية واقتصادية وحتى سياسية نتيجة اتخاذ مسارات سريعة في التحول، دون تهيئة الظروف اللازمة لذلك، هنا تكمن مشكلة البحث في توضيح آليات هذا التحول وما يرافقه من تحديات، بالإضافة إلى الظروف الدولية التي ساعدت في انتشار وصفات التحول إلى سياسات السوق.

فرضية البحث

فترض البحث أن الانتقال الفعّال للاقتصاد العراقي من النظام المخطط إلى اقتصاد السوق يحتاج إلى وجود مجموعة شاملة من الآليات المؤسسية والتشريعية والاقتصادية. وإذا كانت هذه الآليات غائبة أو ضعيفة، فإن عملية التحول ستظل بطيئة وستواجه اختلالات.

هدف البحث

معرفة وتحديد آليات انتقال الاقتصاد العراقي وعمليات التحول نحو اقتصاد السوق وآثارها الاقتصادية.

منهجيه البحث

نم الاعتماد على المنهج التحليلي ويعرف المنهج التحليلي في البحوث على انه تفكيك لمشكله ودراسة الجزيئات بدقه، من خلال التحليل والنقد، واستنباط الأحكام ومن ثم التعميم، والمنهج التحليلي يعني التعمق في دراسة موضو٠ معين والحصول على خلاصه دقيقه واستخراج الحلول التي تسهم في معالجة الاشكالية.

هيكليه البحث

جاء البحث بمبحثين حيث كان المبحث الأول يتناول مراحل انتقال الاقتصاد العراقي بشكل عام وجاء بطلبين تناول الاول منه الية انتقال الاقتصاد العراقي من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق، والثاني منه تناول اعادة هيكلية الاقتصاد العراقي (تنويع الاقتصاد) وجاء المبحث الثاني الذي تناول الاقتصاد العراقي بين الضرورات والسبل الملائمة للتحول نحو اقتصاد السوق وقد جاء بمطلبين الأول اليه الانتقال نحو اقتصاد السوق وجاء والثاني الاقتصاد العراقي بين الضرورات والسبل الملائمة للتحول نحو اقتصاد السوق.

المبحث الاول / مراحل انتقال الاقتصاد العراقي بشكل عام

المطلب الأول: آليه انتقال الاقتصاد العراقي من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق

تمهيد

إن الانتقال من نظام اقتصادي يعتمد على الدولة إلى نظام سوقي لا يمكن أن يتحقق دون أن يسبقه تحول سياسي من نظام شمولي إلى نظام ديمقراطي، كما أن الانتقال الاقتصادي من نظام إلى آخر يجب أن يكون

تـدريجياً، حيـث إن الانتقـال المفـاجئ يمكـن أن يشـكل صـدمة للمجتمـع، ممـا يـؤدي إلـى آثـار سـلبية كبيـرة تعيـق تحقيـق هـذا الانتقـال. وفـي هـذا السـياق، يشـير تتلـي إلـى أن الكثيـر مـن القـادة فـي العـالم بـدأوا يـدركون أن الديمقراطيـة تمثـل ميـزة ضـرورية ومطلوبـة لضـمان اسـتدامة النمـو الاقتصـادي، ومـع ذلـك، فـإن التحـول السياسـي يجـب أن يكـون جـذرياً ولـيس مجـرد شـكلي، ويتطلـب تأسـيس مؤسسـات انتخابيـة وتشـريعية وتنفيذيـة ورقابيـة وإعلاميـة وقضـائية فعالـة وذات كفـاءة عاليـة، ممـا يسـهم فـي تحقيـق حالـة مـن الاسـتقرار السياسـي. وبعـد تحقيـق هـذا الاسـتقرار، يـأتي دور الانتقـال الاقتصـادي مـن نظـام الدولـة إلـى نظـام السـوق، علـى أن يـتم هـذا الانتقـال بشـكل تدريجي ليتسنى للمجتمع استقباله واستيعابه، مما يمنع حدوث صدمة له.

اولا- الانتقال الاقتصادي دستوريا في العراق

أعلـن العـراق فـي دسـتوره لعـام 2005 عـن التحـول مـن نظـام اقتصـادي يعتمـد علـى التخطـيط المركـزي والإدارة الحكوميـة إلـى نظـام سـوقي يركـز علـى الحريـة الاقتصـادية وحياديـة الدولـة والملكيـة الخاصـة، مـع تعزيـز دور القطـاع الخـاص فـي النشـاط الاقتصـادي، مـع تقليـل تـدخل الدولـة إلـى حـالات اسـتثنائية ، وتـنص المـادة 25 علـى أن الدولـة تلتـزم بإصـلاح الاقتصـاد العراقـي وفـق أسـس اقتصـادية حديثـة، ممـا قـد يشـمل اسـتثمار المـوارد بشـكل كامـل وتنويـع مصـادر الـدخل، بالإضـافة إلـى تشـجيع وتنميـة القطـاع الخـاص ، أمـا المـادة 24 فتؤكـد علـى حريـة انتقـال الأيـدي العاملـة والبضـائع ورؤوس الأمـوال العراقيـة بـين الأقـاليم والمحافظـات، مـع تنظـيم ذلـك مـن خـلال القانون[1].

ثانيا- الانتقال الاقتصادي في العراق واقعيا

علـى الـرغم مـن إقـرار الدسـتور العراقـي الـذي يهـدف إلـى الانتقـال نحـو اقتصـاد السـوق والتخلـي عـن النظـام المركـزي فـي إدارة الاقتصـاد، إلا أن الكثيـر مـن المؤشـرات تـدل علـى أن الاقتصـاد العراقـي لا يـزال فـي حالـة مـن الركـود ولـم يـتمكن بعـد مـن التحـرر مـن قيـود الدولـة ، ومـع ذلـك، يمكـن القـول إنـه يسـير نحـو الانتقـال الاقتصـادي، حتـى وإن اسـتغرق ذلـك وقتًـا طـويلاً ، و يمكـن اعتبـار هـذا التـأخر فـي الانتقـال والتراجـع نحـو اقتصـاد السـوق نتيجـة طبيعيـة للانتقـال المفـاجئ الـذي لـم يسـتوعبه المجتمـع العراقـي ، فقـد كانـت الجرعـة السياسـية والاقتصـادية كبيـرة جـدًا، ولـم يكـن هنـاك اسـتعداد كـافٍ لمواجهتهـا مسـبقًا. وبالتـالي، كانـت النتيجـة هـي عـدم القـدرة علـى الانتقـال إلـى منطقـة الأمـان، ممـا أدى إلـى تراجـع الاقتصـاد العراقـي واحتباسـه فـي قبضـة الدولـة، مـع تقـدم بطـيء نحـو الانتقال[2].

مـن أبـرز المعطيـات المتعلقـة بالاقتصـاد العراقـي هـو احتكـار الدولـة للعديـد مـن مـوارد الإنتـاج، وأهمهـا الأراضـي حيـث تمتلـك الدولـة أكثـر مـن 80% مـن الأراضـي فـي العـراق، بينمـا يشـكل مـا تبقـى، والـذي تبلـغ نسـبته 20%، ملكيـة خاصـة للأهـالي، وغالبيـة هـذه الأراضـي مخصصـة للاسـتخدام السـكني، بالإضـافة إلـى ذلـك تمتلـك الدولـة

[1]حامد عبيد حامد، التحديات الاقتصادية للعراق بعد الانسحاب الامريكي، مجلة دراسات دولية، مجلد1، ال عدد52، ص5

[2]سحر قاسم محمد، الاليات الواجب توفرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق، البنك المركزي العراقي، 2011، ص: صفحات متفرقة.

الثروة النفطية الموجودة في باطن الأرض، التي أصبحت العمود الفقري للاقتصاد العراقي من حيث الإنتاج والاستهلاك والتصدير والاستيراد والإنفاق. وهذا يعني أن النفط أصبح وسيلة لربط الاقتصاد العراقي بالدولة من جهة، بينما يعتمد القطاع الخاص على ما تقدمه الدولة من ثروات نفطية من جهة أخرى، وبالتالي أصبح دور القطاع الخاص هامشياً وليس أساسياً في الاقتصاد، مما يتعارض مع عملية الانتقال الاقتصادي[1].

ثالثا- الانتقال الشكلي للاقتصاد العراقي

إن امتلاك العراق للأرض والنفط وإيراداتها، التي لم تُستثمر بشكلٍ مثالي يُسهم في تحسين اقتصاد المجتمع، بالإضافة إلى غياب الحرية الاقتصادية وتعقيد بيئة الأعمال أمام القطاع الخاص، وافتقار التشريعات الداعمة، كانت من النتائج التي عانى منها العراق بعد عام 2003. فلم يكن العراق فقط صاحب الحصة الأكبر في الاقتصاد، بل ساهمت هذه العوامل أيضًا في إعاقة الانتقال الاقتصادي، حيث لم تؤدِ الدولة دورها المطلوب في حماية المنافسة ومنع الاحتكار ودعم صغار المنتجين، وبناء مؤسسات بيئة استثمارية تشجع القطاع الخاص دون تدخل مباشر من الدولة في العملية الإنتاجية، تعود هذه النتائج إلى أسباب متعددة ومتداخلة، تاريخية وسياسية واجتماعية وثقافية. ومع ذلك، ينبغي على الدولة أن تؤدي دورها ومسؤولياتها على أكمل وجه، على الأقل لتخفيف الأعباء الملقاة على عاتقها. فقد تعرض المجتمع العراقي لصدمة مزدوجة سريعة وشاملة، لم يسبق لها مثيل، نتيجة الهجوم العسكري السريع من الجو والأرض، إلى جانب عمليات نفسية معقدة، مما جعل عملية الانتقال الاقتصادي في العراق تبدو شكلية وليست حقيقية نحو اقتصاد السوق. ومع مرور الوقت[2]

المطلب الثاني : اعاده هيكليه الاقتصاد العراقي (تنويع الاقتصاد)

نظرًا لأن الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير على النفط، فإن التغيرات في أسعار النفط العالمية تؤثر بشكل مباشر على معدلات نمو الاقتصاد. هذا الاعتماد يجعل الاقتصاد الوطني عرضة للصدمات الخارجية، مما يعني أنه يتأثر بتقلبات السوق العالمية. بعد الأزمة الاقتصادية العالمية وتراجع أسعار النفط، شهدت عائدات العراق النفطية انخفاضًا ملحوظًا، حيث تراجعت مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2009 بنسبة 35% مقارنة بالعام السابق هذا الوضع وضع العراق أمام تحدٍ كبير، حيث لم يتمكن من استغلال ثروته النفطية على مدار الخمسين عامًا الماضية لتوليد تمويل مستدام يدعم مسيرة التنمية. ومن هنا تبرز أهمية تحقيق هدف تنويع القاعدة الاقتصادية الوطنية وإيجاد محفزات متنوعة لنمو الاقتصاد من خلال:[3]

---

[1] وكاله الولايات المتحدة لتنميه الدولية، خارطة العراق طريق المستثمر في العراق.

[2] ينظر:

- وكاله الولايات المتحدة للتنمية الدولية، خارطة العراق طريق المستثمر في العراق، ص ٦٠
- تشارلز تيللي الديمقراطية، ترجمه محمد فاضل طباخ، المنظمة العربية لترجمه، ٢٠١٠ لتوزيع مركز دراسات الوحدة العربية
- عبد الوهاب حميد رشيد التحول الديمقراطي في العراق المواريث التا رخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية مركز دراسة الوحدة العربية ص ١٦٥، ١٦٨، ٢٠٨

[3] عبد الوهاب حميد رشيد ، التحول الديمقراطي في العراق المواريث التا رخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية ، ط1 ، مركز دراسة الوحدة العربية ، 2015 ، ص ١٦٥ ، ١٦٨ ، ٢٠٨

1) التركيز على تعزيز القيمة المضافة للنفط وزيادة عوائده كخطوة نحو التنويع الاقتصادي.

2) اليوم، يُطلب من العراق العمل على فك الارتباط بين نمو الناتج المحلي والصادرات النفطية، وتقليل الاعتماد على مصدر واحد للدخل. يجب الاتجاه نحو التنوع من خلال إعادة هيكلة الاقتصاد على المستويين الكلي والقطاعي، بهدف الوصول إلى هيكل اقتصادي يتناسب مع متطلبات الإنتاج والنمو، ويضمن المرونة في مواجهة التغيرات السريعة. يتطلب ذلك زيادة دور القطاع الخاص وتنويع مساهمته في الاقتصاد الوطني، مما سينعكس إيجابياً على ارتفاع نسبته في تكوين رأس المال الثابت والناتج المحلي الحقيقي، بالإضافة إلى الناتج المحلي غير النفطي.

ـطرق تمويل التنمية في العراق

تأتي من :[1]

اولا- السياسة التمويلية

اتباع سياسة تمويلية تركز على التمويل المصرفي بدلاً من الاعتماد على تمويل التنمية من الموازنة العامة للدولة، أدى إلى تحويل كبير للموارد المالية إلى الأفراد والمؤسسات إن قيام المصارف بدور رئيس في التمويل التنموي يسهم في تحقيق أهداف التنمية وتنويع مصادر الدخل من خلال تمويل مشاريع القطاع الخاص في مختلف القطاعات الاقتصادية غير النفطية كما يسهم تطوير سوق الأوراق المالية وتفعيل دور المؤسسات التمويلية المتخصصة في زيادة الاستثمارات، مما يعزز الوعي الادخاري بين أفراد المجتمع ويجمع المدخرات الوطنية لتوجيهها نحو تنمية الأصول الإنتاجية في الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى ذلك، تلعب الشركات القابضة دوراً مهماً في إقامة المشاريع.

ثانيا- تنميه الصادرات

تُعدُّ هذه العناصر ضرورية لأي دولة، حيث تمنحها الفرصة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق الأهداف المتعلقة بزيادة الطاقة الإنتاجية وتوفير فرص العمل واستغلال الموارد بشكل جيد على سبيل المثال، في إطار تحقيق التنمية الصناعية، اعتمدت الحكومة السعودية سياسة التصنيع من أجل التصدير، بهدف تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على صادرات النفط التي تتعرض لتقلبات في الأسعار[2].

ثالثا- دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة

أثبتت التجارب أن إقامة ودعم المنشآت الكبيرة لا يُعدُّ الحل الأمثل لتسريع عملية التنمية بل إن المنشآت الصغيرة والمتوسطة، التي تمثل الغالبية، تُعد الحل الأمثل لتعزيز هذه العملية، نظرًا لما تحققه من تأثير إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي، والادخار، والاستثمار، والاستهلاك، والصادرات. فضلاً عن ذلك، تسهم هذه المنشآت في خلق فرص عمل جديدة وتخفيف حدة التضخم الناتج عن التوسع في إنشاء شركات

[1] عبد الرسول عبد جاسم، تقييم الاقتصاد العراقي (الحلول والمعالجات)، الجمعية العراقية للمكتبات والمعلومات ، المؤتمر العلمي العاشر ، كلية المنصور الجامعة ، تشرين الاول ، 2009 ، ص20-50.

[2] نفس المصدر .

المساهمة، حيث تُعتبر هذه الشركات من أكثر الأشكال القانونية ملاءمة لإنشاء كيانات اقتصادية قوية يمكنها المساهمة في تحقيق التنمية وتنويع مصادر الدخل.

وفيما يلي جدول (1) يوضح معدلات النمو لأهم المؤشرات الاقتصادية

جدول (1) معدلات النمو لاهم المؤشرات الاقتصادية في العراق

للسنوات	الناتج المحلي الإجمالي مليار دولار	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي دولار	نسبه النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي
٢٠٠٤	٣٦،٦	١٣٩١	٤٨
٢٠٠٥	٥٠،١	١٨٤٩	٢،٨
٢٠٠٦	٦٥،١	٢٣٥٠	٦،٢
٢٠٠٧	٨٨،٨	٢١٢٥	١،٥
٢٠٠٨	١٣١،٦	٤٥١٣	٩،٨
٢٠٠٩	١١١،٧	٣٧٢٥	٧،٧
٢٠١٠	١٣٥،٥	٤٤٨٧	٥،٩
٢٠١١	١٨٠،٥	٥٨٣٩	٨،٦
٢٠١٢	٢١٢	٦٦٥٠	٢،٧
٢٠١٣	٢٣٢،٥	٦٨٨٢	٠،١
٢٠١٤	٢٢٣	٦٤٢٠	١؛٨-
٢٠١٥	١٧٢،٤	٤٩٠٠	٢٤؛١-
٢٠١٦	١٧٢،٢	٤٩٤٠	٥؛٣-
٢٠١٧	٢٠٧	٥٦٠٢	٨؛٤
٢٠١٨	٢٣١	٦٠٨٦	٤
٢٠١٩	٢٥٤	٦٥٢٨	٢،٧
٢٠٢٠	٢٧٦	٦٩٢٢	١،٦

المصـــدر : وزارة التخطـــيط ، الجهـــاز المركـــزي للإحصـــاء وتكنولوجيـــا المعلومـــات ، مؤشـــرات عـــن الوضـــع الاقتصادي في العراق ، ص3 .

شـهد النـاتج المحلـي الإجمـالي ارتفاعًـا كبيـرًا بـين عـامي 2004 و2008 (مـن 36.6 إلـى 131.6 مليـار دولار)، مـدفوعًا بارتفـاع أسـعار الـنفط وتحسـن الأوضـاع الاقتصـادية بعـد 2003 ، بعـد عـام 2013 بـدأ النـاتج بالتذبـذب نتيجـة انخفـاض أسـعار الـنفط والأزمـات السياسـية والأمنيـة (خاصـة اجتيـاح داعـش عـام 2014) ، امـا بالنسـبة نصـيب الفـرد مـن النـاتج المحلـي ارتفـع تـدريجيًا مـن 1391 دولارًا فـي 2004 إلـى 6922 دولارًا فـي 2020 لكـن هـذا لا يعكـس بالضـرورة تحسـنًا فـي مسـتويات المعيشـة، إذ ترافـق مـع ارتفـاع معـدلات البطالـة والفقـر، وتركّـز الثـروة فـي قطاعـات محـددة ، ويلاحـظ أن نسـبة النمـو الاقتصـادي فـي 2004 (48%) كـان اسـتثنائيًا بسـبب نقطـة الانطـلاق المتدنيـة بعـد الحـرب ، وبـين 2008 و2013 شـهدت معـدلات النمـو تقلبًـا بسـبب تقلـب أسـعار الـنفط والإنفـاق الحكـومي ، مـا بـين 2014 و2016، سـجل العـراق معـدلات نمـو سـالبة نتيجـة الأزمـة الأمنيـة والماليـة ، عـاد النمـو ليكـون إيجابيًـا بعـد 2017، لكنـه بقـي منخفضًـا نسـبيًا (بـين 1.6% و4.8%)، مـا لا يكفـي لتعـويض التراجع السابق أو تحقيق تنمية مستدامة.

المبحث الثاني / الاقتصاد العراقي بين الضرورات والسبل الملائمة للتحول نحو اقتصاد السوق

تمهيد

يـؤدي القطـاع الخـاص دورًا مهمًـا فـي ظـل هيمنـة النظـام الرأسـمالي، بينمـا يكـون دوره أقـل أهميـة فـي ظـل النظـام الاشـتراكي، حيـث يعـدُّ الأول ركيـزة أساسـية فـي الاقتصـاد، بينمـا يعـدُّ الثـاني ركيـزة ثانويـة. يعـود ذلـك إلـى الفلسـفة الاقتصـادية التـي يتبناهـا كـل نظـام. ونظـرًا للارتبـاط الوثيـق بـين السياسـة والاقتصـاد، نلاحـظ أن النظـام الاقتصـادي الاشـتراكي يتطـور فـي إطـار نظـام سياسـي شـمولي، كمـا كـان الحـال فـي دول الاتحـاد السـوفيتي سـابقًا. وعلـى النقـيض، ينمـو النظـام الاقتصـادي الحـر ويتطـور فـي ظـل نظـام سياسـي ديمقراطـي، كمـا هـو الحـال فـي الولايات المتحدة، تشير الوقائع إلى أن النظام الثاني أفضل من الأول، حيث لا يزال موجودًا وينتشر عالميًا.

يعـدُّ العـراق مـن الـدول التـي اعتمـدت النظـام الاشـتراكي منـذ خمسـينيات القـرن الماضـي وحتـى عـام 2003، بعـد احـداث 2003 دخـول العـراق فـي مرحلـة جديـدة سياسـيًا واقتصـاديًا. وبالتـالي، اسـتمر النظـام الاشـتراكي لأكثـر مـن أربعـة عقـود، ممـا أثـر بشـكل كبيـر علـى عمليـة التحـول الاقتصـادي مـن الدولـة إلـى القطـاع الخـاص، وجعـل دور القطاع الخاص في العراق هامشيًا وغير فعّال.

يعـدُّ القطـاع الخـاص الركيـزة الأساسـية لاقتصـاد السـوق، حيـث يـؤدي دورًا حيويًـا فـي تخصـيص المـوارد وتوجيهها نحـو الاسـتعمالات الأكثـر كفـاءة. وقـد اتجهـت الكثيـر مـن الاقتصـادات نحـو تعزيـز دور القطـاع الخـاص كآليـة رئيسـة للتحـول إلـى اقتصـاد سـوقي والانفتـاح الاقتصـادي، سـعيًا منهـا للانـدماج فـي الاقتصـاد الـدولي والاسـتفادة مـن الفـرص المتاحـة. وبالتـالي، فـإن عمليـة التحـول نحـو القطـاع الخـاص تـرتبط ارتباطًـا وثيقًـا بعمليـات الإصلاح الاقتصادي التي شهدتها الكثير من البلدان.

تهـدف السياسـات الإصـلاحية إلـى معالجـة الاخـتلالات التـي تعـاني منهـا الأنشـطة الاقتصـادية بشـكل عـام، التـي تعـود فـي جـزء كبيـر منهـا إلـى أداء مؤسسـات القطـاع العـام كمـا تسـعى هـذه السياسـات إلـى رفـع مسـتوى الكفـاءة فـي

الأداء الاقتصادي من خلال الاعتماد على السوق في اتخاذ القرارات الاقتصادية وتحقيق توزيع أمثل للموارد.

المطلب الاول: الية الانتقال نحو اقتصاد السوق

أولا: دور القطاع الخاص كمحور رئيس في تنشيط النشاط الاقتصادي

وتأتي من المساهمة الفعالة في عملية التنمية الاقتصادية من خلال ما يأتي :[1]

١ تصحيح الوضع الاقتصادي

٢ تخفيف معدلات نمو مرتفعة

٣ تخفيف الأعباء التمويلية عن حكومة وخاصه في مشاريع البنى التحتية

٤ خلق فرص عمل جديده القضاء على بطالة

٥ تخفيف مخاطر الاستثمار على حكومة

٦ الإدارة والاستغلال الامثل لمشاريع الاقتصادية بأحدث الاساليب الاستفادة من بعض القطاعات الخدمية تدار بكفاءة أعلى من قبل القطاع الخاص الخدمات النقل والمياه والطاقة والتطور التكنلوجي.

ثانيا: دور القطاع الخاص في ظل اقتصاد السوق

يعدُّ القطاع الخاص الركيزة الأساسية لاقتصاد السوق، حيث يؤدي دورًا حيويًا في تخصيص الموارد وتوجيهها نحو الاستعمالات الأكثر كفاءة. وقد اتجهت الكثير من الاقتصادات نحو تعزيز دور القطاع الخاص كآلية رئيسة للتحول إلى اقتصاد سوقي والانفتاح الاقتصادي، سعيًا منها للاندماج في الاقتصاد الدولي والاستفادة من الفرص المتاحة. وبالتالي، فإن عملية التحول نحو القطاع الخاص ترتبط ارتباطًا وثيقًا بعمليات الإصلاح الاقتصادي التي شهدتها الكثير من الدول. تهدف سياسات الإصلاح إلى معالجة الاختلالات التي تعاني منها الأنشطة الاقتصادية، التي تعود في جزء كبير منها إلى أداء مؤسسات القطاع العام. كما تسعى هذه السياسات إلى رفع مستوى الكفاءة الاقتصادية من خلال الاعتماد على السوق في اتخاذ القرارات الاقتصادية وتحقيق توزيع أمثل للموارد.

ثالثا - دور القطاع الخاص بوصفه محوراً رئيساً في تنشيط النشاط الاقتصادي والمساهمة الفعالة في عملية التنمية الاقتصادية من خلال عدة جوانب.:[2]

(1)سحر قاسم محمد، الاليات الواجب توافرها لانتقال الاقتصاد العراقي من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة الاحصاء والأبحاث، قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية، كانون الأول، ٢٠١١، ص٢٠

[2]مصدر من الانترنت https://www.aljazeera.net/encyclopedia/encyclopedia-economy/2016

1) إصلاح الوضع الاقتصادي
2) تحقيق معدلات نمو مرتفعة
3) تخفيف الأعباء التمويلية عن الحكومة، خاصة في مشاريع البنية التحتية
4) خلق فرص عمل جديدة للقضاء على البطالة
5) تقليل مخاطر الاستثمار على الحكومة
6) إدارة واستغلال المشاريع الاقتصادية بأفضل الطرق، مع الاستفادة من التطور التكنولوجي
7) بعض القطاعات الخدمية تُدار بكفاءة أعلى من قبل القطاع الخاص، مثل خدمات النقل والمياه والطاقة.

رابعا ـ السبل الأساسية لنهوض بالقطاع الخاص

1) توسيع دور الإقراض المصرفي من خلال تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة: [1]
2) المشاركة في تأسيس الشركات الخاصة (مثل الشركات القابضة المصرفية) بهدف تنويع أنشطة المصارف من جهة، وتحقيق عائد مباشر للبلد من خلال فتح مجالات الاستثمار وخلق فرص عمل عبر مشاريع القطاع الخاص (الإنتاجية والخدمية) التي يتم تمويلها.
3) تعزيز المشاركة الأجنبية من خلال إنشاء شراكات بين الشركات الإقليمية من جهة، وشركات القطاع الخاص المحلية في البلد المستهدف للاستثمار من جهة أخرى، وذلك من خلال وضع تشريعات جاذبة وتخفيف القيود المفروضة على المستثمرين الأجانب.

خامسا: اثر الاستثمار المحلي والاجنبي على عمليه التنمية في العراق

يهدف قانون الاستثمار في العراق رقم 13 لسنة 2006 إلى جذب وتشجيع الاستثمارات من القطاعين الخاص العراقي والأجنبي، وذلك من خلال توفير بيئة ملائمة لحماية حقوق وممتلكات المستثمرين وعوائدهم، بالإضافة إلى تعزيز القدرة التنافسية على الصعيدين المحلي والدولي. كما أوصى القانون بتطبيق نظام "النافذة الواحدة" لتسهيل إجراءات تقديم طلبات الاستثمار والبت فيها. أما بالنسبة لقدرة هذا القانون على تحقيق أهدافه، فإن ذلك يعتمد على توفر بنية تحتية متطورة تشمل جميع العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية. إن وجود بنية تحتية متطورة وتقليص الفساد المالي، إلى جانب قانون الاستثمار، سيكون لهما دور حاسم في جذب الاستثمارات ، وفي هذا الصدد، تؤكد خطة التنمية الوطنية 2010-2014 على تعزيز دور القطاع الخاص محلياً ودولياً، سواء من حيث حجم الاستثمار المحلي المتوقع (المقدر في الخطة بنحو 46%) أو من حيث فرص العمل المتوقع خلقها إذا سعت الخطة إلى توسيع وتنويع الأنشطة التي يمكن للقطاع الخاص الاستثمار فيها، وخاصة في المشاريع الزراعية المتكاملة والصناعات التحويلية، وخاصة في القطاعات التي يتمتع فيها العراق بميزة نسبية، وكذلك في نقل الركاب والبضائع والاتصالات وإدارة الموانئ والمطارات، وتدعو إلى تعزيز مساهمة القطاع الخاص في مجالات التعليم والصحة والإسكان. وتقدر الخطة أن الاستثمارات المطلوبة على مدى السنوات الخمس للخطة تبلغ نحو 218 تريليون دينار عراقي، أي ما يعادل 186 مليار دولار، ومن هذا المبلغ، يتم تمويل 100 مليار دولار من الميزانية الفيدرالية، وهو ما يمثل 30% من إجمالي الميزانية الفيدرالية كل عام؛ ويتم تمويل الـ 86 مليار دولار المتبقية من قبل القطاعين

2) سحر قاسم محمد ، مصدر سابق ، ص23.

الخاصين المحلي والأجنبي؛ إذ تسهم الحكومة والقطاع الخاص بنسبة 7.53% و3% على التوالي. 46 0/0، مع تخصيص أولويات الاستثمار لقطاعي النفط والطاقة أولاً، حيث يعدُّ النفط المصدر الرئيس لتمويل التنمية المستدامة، على الأقل في الأمد المتوسط. كما تم إعطاء الأولوية للقطاعين الصناعي والزراعي.[1]

اما الاهداف المرجو تحقيقها من الاستثمارات الأجنبية في العراق[2]

1) تحسين استخدام الموارد المادية والبشرية الموجودة

2) تلبية الطلب المحلي بدلاً من الاعتماد على الواردات.

3) بالإضافة إلى توفير التكنولوجيا المتقدمة، يوفر الاستثمار الأجنبي المباشر رأس المال أيضًا.

4) يساعد في فتح أسواق جديدة من خلال ربط الإنتاج المحلي بطلب الأسواق الخارجية.

خامسا، تحسين ميزان المدفوعات الدولية وتقليل آثار الديون الخارجية وفوائدها.

6) تحسين قدرات التصدير وتعزيز القدرة التنافسية في الأسواق الخارجية.

7) دعم العلاقات الاقتصادية بين العراق والدول المشاركة.

المطلب الثاني: الاقتصاد العراقي بين الضرورات والسبل الملائمة لتحول نحو اقتصاد سوق

رغم الجهود المبذولة لتحويل الاقتصاد العراقي إلى اقتصاد سوق، إلا أن المؤشرات الاقتصادية لا تزال تعكس هشاشة البنية الاقتصادية، وتبعيتها الكبيرة لقطاع النفط. يشكل النفط أكثر م^ن 90% من الإيرادات العامة، وحوالي 56% من الناتج المحلي الإجمالي، مما يجعل الاقتصاد عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية، فنرى أن القطاع الصناعي والزراعي يعاني من ضعف شديد في الإنتاجية، نتيجة لغياب الدعم الحكومي، ورداءة البنى التحتية، وانخفاض كفاءة القوى العاملة. كما أن بيئة الاستثمار لا تزال غير جاذبة، بفعل الفساد الإداري، وعدم استقرار القوانين، وصعوبة تسجيل المشاريع، وغياب التمويل الفعّال.

يشير مؤشر سهولة ممارسة الأعمال (Doing Business) التابع للبنك الدولي إلى أن العراق في مرتبة متأخرة عالمياً، ما يعكس التحديات الكبيرة التي تواجه القطاع الخاص.

وفيما يلي جدول يوضح ذلك:

جدول (2) ترتيب العراق في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال (2010–2020)

السنة	عدد الدول المشمولة	الترتيب العالمي
2010	183	153

(1) معيزي قويدر ، تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق ، مجلة الاقتصاد الجديد ، العدد 8 ، 2013 ، 138

(2)سحر قاسم محمد مصدر سابق ، ص٢٣

2012	183	165
2015	189	156
2018	190	168
2020	190	172

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، اعداد متفرقة

لذا فأن الخطوات التي ينبغي مراعاتها في التحول الاقتصادي من أجل تسريع عملية التحول، وتجنب التأثير السلبي للانتقال طويل الأمد، وتحقيق النتائج الإيجابية للتحول الاقتصادي في أقرب وقت ممكن.

اولا: الخطوات اللازمة للتحول نحو اقتصاد السوق

لا بد من اتخاذ الخطوات التالية، وهي:[1]

1) العمل على تعزيز مؤسسات النظام الديمقراطي بشكل فعال وتحسين كفاءتها، لأن التحول السياسي واستقرار مؤسساته يشكلان أساس التحول الاقتصادي.

2) العمل على وضع رؤية اقتصادية واضحة لنقل صورة الاقتصاد العراقي المراد تحقيقه مستقبلاً إلى الحاضر ليتمكن الجميع من تحقيقه بأسرع وقت وبأقل تكلفة ممكنة.

3) إنهاء احتكار الدولة للأراضي وتسليمها للقطاع الخاص على أساس الكفاءة والكفاءة والنظام والعدالة. وهذا يعني خفض تكلفة إقامة المشاريع التي تحتاج إلى إكمال، لأن الأرض تشكل نسبة كبيرة من التكلفة.

4) إعطاء القطاع الخاص الحرية الاقتصادية في امتلاك وبناء المشاريع التي يرغب في بنائها. وهذا يشجع القطاع الخاص على الإبداع في إنجازاته وأدائه، ولكن في الوقت نفسه يضمن عدم خروج القطاع الخاص عن السيطرة وتقويض النظام.

5) تحسين بيئة الاستثمار وتشجيع المؤسسات الخاصة على القيام بالمشاريع. إذا لم يكن هناك اهتمام ببيئة الاستثمار، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج، مما يجعل المؤسسات الخاصة غير راغبة في القيام بالمشاريع.

6) وجود أجور وضمانات اجتماعية بين المؤسسات الرسمية والقطاع الخاص، بحيث لا يترك العمال العمل في القطاع الخاص ويبحثون عن فرص عمل في المؤسسات الرسمية بسبب رغبتهم في الأجور العالية والضمان الاجتماعي.

[1] بشير هادي عودة الطائي، دور واهمية التنويع الاقتصادي في العراق الشروط واليات القياس للمدة (2003-2019)، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا مجلد17، العدد 26، 2021، ص48.

جدول (3) : نسب مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي لسنوات مختلفة

السنة	الخدمات(%)	(%) الزراعة	(%) الصناعة	النفط(%)
2003	21	6	5	68
2010	24	4	7	65
2015	29	3	8	60
2020	32	3	7	58
2023	36	2	6	56

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، التقارير الاحصائية، اعداد مختلفة.

يلاحظ من الجدول ان الاعتماد المفرط على النفط على الرغم الانخفاض التدريجي في نسبة مساهمة النفط من 68% (2003) إلى 56% (2023)، إلا أن القطاع لا يزال يشكل أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي ، وهذا يؤكد أن الاقتصاد العراقي لا يزال ريعيًا ويعاني من الاعتماد الأحادي المصدر، مما يجعله هشًا أمام تقلبات أسعار النفط العالمية ، وبالنسبة للقطاعات الانتاجية يلاحظ تراجع القطاعات الإنتاجية (الزراعة والصناعة) فالزراعة انخفضت من 6% إلى 2% خلال 20 عامًا، وهو مؤشر خطير على تدهور الأمن الغذائي وضعف التنمية الريفية اما الصناعة لم تتجاوز 8% في أي من السنوات، بل انخفضت إلى 6% في 2023، مما يعكس فشل برامج التنمية الصناعية وتنويع القاعدة الاقتصادية ، الا انه يلاحظ نمو قطاع الخدمات اذ ارتفعت مساهمة الخدمات من 21% إلى 36%، وهو تطور ملحوظ.

لكن هذا النمو غير متوازن، لأنه لم يكن مدفوعاً بتحسن الإنتاجية في القطاعات الخدمية عالية القيمة مثل التعليم أو التكنولوجيا، بل غالبًا في قطاعات تقليدية مثل التجارة والإدارة العامة.

ثانيا : الإحصاءات والخطط الحكومية المستقبلية للتحول نحو اقتصاد السوق

تعتمد رؤية التحول الاقتصادي للعراق على عدد من المؤشرات الإحصائية والخطط الحكومية التي تهدف إلى تحقيق اقتصاد متنوع ومستدام. يستعرض هذا المبحث أبرز الإحصاءات الاقتصادية التي شهدها العراق خلال العقدين الماضيين، إلى جانب الخطط الاستراتيجية التي أعلنتها الحكومة، مثل رؤية التنمية 2030 وبرامج إعادة الإعمار والإصلاح المالي.[1]

[1] ينظر :

- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)، تقارير التنمية، 2022.

1) المؤشرات الاقتصادية الرئيسة (2003–2024)

• الناتج المحلي الإجمالي: شهد ارتفاعًا ملحوظًا، حيث انتقل من 20 مليار دولار في عام 2003 إلى أكثر من 260 مليار دولار في عام 2023.

• نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي: استقرت ضمن نطاق 55-65% خلال المدة نفسها.

• نسبة البطالة: قدرت بين 13% و16%، مع تجاوزها نسبة 25% بين فئة الشباب.

• معدل الفقر: تراوح بين 22% و30% وفقًا لتقارير وزارة التخطيط.

- حجم الدين العام: يبلغ حوالي 80 مليار دولار في عام 2023، تشمل حصة كبيرة من الدين الخارجي.

2) أبرز الخطط الحكومية المستقبلية:

- رؤية العراق 2030: تستهدف بناء اقتصاد متنوع مع التركيز على تحسين مؤشرات التنمية البشرية، وخصوصًا في مجالي التعليم والصحة.
- الخطة الخمسية 2024-2028: تهدف إلى تعزيز دور القطاع الخاص وتقليل الاعتماد على النفط، مع العمل على خلق المزيد من فرص العمل.
- الإصلاح المالي: يتضمن تحسين النظام الضريبي وزيادة الإيرادات غير النفطية.
- الخطة الوطنية للتحول الرقمي: تركز على رقمنة الإدارة الحكومية وتطوير البنية التحتية للاقتصاد الرقمي.
- برنامج دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة: يتم تنفيذه بالتعاون مع جهات دولية مثل البنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO).

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات :

١ -بالرغم ما يمتلكه العراق من موارد ماديه وماليه وبشريه فإنه نه لايزال يعاني من الاختلالات الهيكلية الأمر الذي يتطلب اعاده هيكليه الاقتصاد على المستوى الكلي والقطاعي بالشكل الذي يضمن تحقيق النمو السريع والمرونة في مواجهه التغيرات الحاصلة على الصعيد الدولي

٢- ان طاقه العراق الإنتاجية من النفط هي المحدد الوحيد للحصول على الموارد .

٣- اعتماد العراق على مصدر واحد لتوفير مستلزمات التنمية الاقتصادية سيعرض الدولة الى الهزات التي يتعرض له قطاع النفط ومن هنا لابد بعمليه الاصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي ان تضع ذاك في الحسبان من خلال احداث تحولات في البنية الاقتصادية لتنويع مصادر النمو وذلك يتطلب عمليه الاصلاح الاقتصادي

- محمد نبيل الشيمي ، التنمية الاقتصادية في الدول النامية ووسائل تمويلها ، مجلة ابحاث عراقية ، مجلد 1 ، العدد3 ، 2007 ، ص20 .

تتناول الانتقال من الاعتماد على النفط من خلال سياسة اصلاح القطاعات الأخرى وتطويرها والانتقال إلى اقتصاد سوق كاليه يقودها القطاع الخاص

٤- ان تشجيع القطاع الخاص على أداء دوره في عمليه التنمية الاقتصادية سيخفف العبء المتلقي على عاتق الدولة وسيسهم في استقطاب المزيد كن الأيدي العاملة العاطلة عن العمل من خلال تحقيق المزيد من التنويع لقاعده الاقتصادية

5- ان توسيع مساهمه القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني ليس شرطا كافيه لتحقيق التنمية وتنويع القاعدة الاقتصادية مالم يتوفر مناخ اقتصادي ملائم يشجع على دفع عجله التنمية إلى الأمام

6- ان عمليه التنمية الصادرات وتبني سياسة التصنيع لأجل التصدير تعتبر ضرورية لعراق حيث تتيح له الفرصة لزيادة معدلات نموه الاقتصادي وبالتالي تحقيق اهدافه في زيادة الطاقة الإنتاجية وتوفير فرص العمل وحسن استغلال الموارد

7- ان الاستثمار الاجنبي يشجع الاستثمار المحلي على خلق فرص استثمارية جديده لشركات المحلية كما أنه يسهم في توسيع الطاقات الإنتاجية التي تنعكس في زيادة الصادرات وتقليل الواردات.

8- يمتلك العراق من الامكانات المادية والبشرية التي تمكنه من توجيه الاستثمارات المحلية والأجنبية نحو القطاعات التي تسهم في خلق قيم مضافه عالية وتسهم في تشغيل اليد العاملة

9- ان عمليه بناء اقتصاد متوازن يبتعد وبالتدريج عن الاعتماد شعار موارد النفطية وينحو باتجاه تنويع قاعده الانتاج لكي تستجيب لحاجات الطلب الداخلي والخارجي لا يمكن أن يتحقق الأمن خلال الانتقال إلى اقتصاد سوق

التوصيات

١ – تنويع القاعدة الاقتصادية وذلك من خلال العمل على رفع نسبه اسهام القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والعمل على زيادة اسهام القطاع الخاص في عمليه التنمية وفي توفير الفرص الوظيفية وتقليل الاعتماد على العائدات النفطية

٢- تشجيع الاستثمارات لأجل تحقيق معدل مناسب من الاستثمارات ومن ثم التنمية الاقتصادية وعليه لابد من تعزيز تعبئه المدخرات الوطنية.

٣- وضع استراتيجية واضحة المعالم للقطاع الصناعي لما يحققه هذا القطاع من قاعده صناعيه واسعه ونمو صناعي كبير وتوفير فرص عمل بمستويات ماهره من خلال الشراكة بين القطاع العام والخاص.

٤-ان الجزء الأكبر من صادرات العراق هي صادرات نفطية (مواد خام) وتعود النسب الموجبة في قيمه الصادرات إلى ارتفاع النفط حيث تشكل الصادرات النفطية الجزء الأكبر من إجمالي الصادرات وعليه لابد من اعاده هيكليه التجارة الخارجية من خلال زيادة نسبه الصادرات على الاستيرادات اي تشجيع الصادرات

من خلال تكوين قطاع تصديري والبحث عن المنتجات التي تحقق ميزه نسبية (تشجيع الصناعات التحويلية) واتباع استراتيجية الانتاج من أجل تصدير.

٥ – تطوير العلاقات التجارية الخارجية لعراق من خلال عقد اتفاقيات الثنائية والمتعددة لأطراف التي سوف يكون له الأثر الإيجابي في تنشيط الصادرات العراقية ورفع القدرة التنافسية لمنتجات المحلية في الاسواق المصدر اليه وكذلك العمل على تطوير السياسات التجارية الخارجية لعراق

٦- فسح المجال أمام القطاع الخاص لممارسة العمل الاقتصادي والعمل على زيادة اسهامه في عمليه التنمية لما له من دور ريادي في تنويع الاقتصاد الأمر الذي ينعكس في ارتفاع نسبه مساهمته في تكوين راس المال ثابت من الناتج المحلي الحقيقي والناتج المحلي غير النفطي وفي توفير الفرص الوظيفية وتقليل الاعتماد على العائدات النفطية وأخيرا فان العراق اليوم يسير وبخطى حثيثة نحو اعاده هيكليه اقتصاده وان الدور الملقى على عاتق الحكومة العراقية كبير جدا وان الدولة القوية هي القادرة على خلق الاسواق القوية القادرة على تحقيق التنمية الشاملة وبالتالي فان عمليه انتقال العراق إلى اقتصاد سوق يجب أن يكون بالتدرج وعلى مراحل وان يكون هناك قطاع حكومي قوي يكون له دوره في توجيه السياسات المالية النقدية التجارية والاستثمارية إلى جانب القطاع الخاص ومن خلال توفر البيئة المناسبة لاقتصاد سوق مستفيدين من تجارب الدول في هذا التحول وصولا إلى تحقيق الاصلاح الاقتصادي الكامل .

المصادر والمراجع

1) شير هادي عودة الطائي ، دور واهمية التنويع الاقتصادي في العراق الشروط واليات القياس للمدة (2003-2019) ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا مجلد17 ، العدد 26 ، 2021..

2) تشارلز تيللي الديمقراطية ، ترجمه محمد فاضل طباخ ، المنظمة العربية لترجمه، ٢٠١٠ لتوزيع مركز دراسات الوحدة العربية

3) حامد عبيد حامد ، التحديات الاقتصادية للعراق بعد الانسحاب الامريكي ، مجلة دراسات دولية ، مجلد1 ، العدد52

4) سحر قاسم محمد ، الاليات الواجب توفرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق ، البنك المركزي العراقي ، 2011 .

5) عبد الرسول عبد جاسم ، تقييم الاقتصاد العراقي (الحلول والمعالجات) ، الجمعية العراقية للمكتبات والمعلومات ، المؤتمر العلمي العاشر ، كلية المنصور الجامعة ، تشرين الاول ، 2009 ..

6) عبد الوهاب حميد رشيد ، التحول الديمقراطي في العراق المواريث التا رخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية ، ط1 ، مركز دراسة الوحدة العربية ، 2015 .

7) عبد الوهاب حميد رشيد التحول الديمقراطي في العراق المواريث التا رخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية مركز دراسة الوحدة العربية .

8) محمد نبيل الشيمي ، التنمية الاقتصادية في الدول النامية ووسائل تمويلها ، مجلة ابحاث عراقية ، مجلد 1 ، العدد3 ، 2007.

9) المديرية العامة الاحصاء والأبحاث ، قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية ، كانون الأول ، ٢٠١١ .

10) معيزي قويدر ، تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق ، مجلة الاقتصاد الجديد ، العدد 8 ، 2013 .

11) منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)، تقارير التنمية، 2022.

12) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مؤشرات عن الوضع الاقتصادي في العراق

13) وكاله الولايات المتحدة لتنميه الدولية، خارطة العراق طريق المستثمر في العراق .:

14) وكاله الولايات المتحدة للتنميه الدولية ، خارطة العراق طريق المستثمر في العراق .

15) مصدر من الانترنيت https://www.aljazeera.net/encyclopedia/encyclopedia-economy/2016